

Distr.: General
20 April 2006
Arabic
Original: English



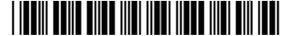
تقرير الأمين العام عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي

(عن الفترة من ١٤ كانون الثاني/يناير إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الذي قرر فيه المجلس إنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لفترة سنة واحدة حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. ويعرض التقرير التطورات الرئيسية التي طرأت منذ تقرير الأخير المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/24)، ويقدم تقييماً لتنفيذ ولاية المكتب، وكذلك للتقدم المحرز نحو الانتقال إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة. ويقترح التقرير أيضاً القيام، على سبيل المتابعة، بإنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة استجابة لطلب رئيس الوزراء ماري آلكتيري في رسالته المؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير الموجهة إليّ (S/2006/39، المرفق)، وهو الطلب الذي تكرر في الرسالة المؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ من وزير الخارجية خوسي راموس هورتا (S/2006/157، المرفق) والرسالة المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ من الرئيس كاي رالازانا غوسماو (S/2006/230)، المرفق، الموجهتين إليّ أيضاً.

٢ - واقترح إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل على سبيل المتابعة يأخذ في الحسبان أيضاً الرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ الموجهة إليّ من رئيس مجلس الأمن (S/2006/196) طالبا مني أن أعرض كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة على أفضل وجه إلى تيمور - ليشتي في مرحلة ما بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، على أن يؤخذ في الاعتبار أن السلام والديمقراطية يحتاجان إلى مزيد من التوطيد. وفي هذا الصدد، طلب مجلس الأمن إيلاء الاعتبار الواجب للعناصر التالية: (أ) أفضل طريقة



لمساعدة تيمور - ليشتي من جميع النواحي المتعلقة بتنظيم الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٧؛ و (ب) الاستفادة من الجهات المانحة الثنائية والمتعدد الأطراف والتنسيق معها بشأن المساعدة الحالية والمقبلة المقدمة إلى تيمور - ليشتي في مجال بناء السلام وبناء القدرات في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ و (ج) احترام سيادة تيمور - ليشتي، ولا سيما مع مراعاة أنه ينبغي أن تكون القواعد والعمليات التي تحكم الانتخابات الوطنية جزءاً من إجماع وطني واسع النطاق، و (د) تقرير عام ٢٠٠٥ (بعثة تقييم احتياجات الأمم المتحدة عن المسائل والتحديات التي تواجه تيمور - ليشتي في إطار التحضير لأول انتخابات وطنية ستجري في فترة ما بعد الاستقلال في عام ٢٠٠٧).

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية الأخيرة في تيمور - ليشتي

٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير وقوع تطور مقلق يتصل بالقوات المسلحة التيمورية. ففي يوم ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، تظاهر زهاء ٤٠٠ من أفراد القوات المسلحة أمام مكتب الرئيس في ٨ شباط/فبراير، مطالبين بالاستجابة لعريضتهم المؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير المتعلقة بحالة تمييز مزعوم في الترقيات، وبسوء معاملة، لا سيما ضد الأفراد الذين لا ينحدرون من المناطق الشرقية للبلاد. وفي ٩ شباط/فبراير، وافق المتظاهرون الذين لم يعودوا إلى ثكناتهم المعنية في القوات المسلحة التيمورية منذ توقيعهم على العريضة على العودة إلى قاعدة متينارو (غرب ديلي). ورغم أن قائد أركان القوات المسلحة التيمورية أنشأ لجنة تحقيق لبحث المزاعم الواردة في العريضة، فإنه لم يحرز سوى الترتب اليسير من التقدم نحو تسوية المسائل، حيث رفض الجنود المحتجون التعاون مع لجنة التحقيق. وفي تلك الأثناء، انضم مزيد من الجنود إلى صفوف المحتجين الأصليين، وبلغت الأمور ذروتها في منتصف آذار/مارس، بتسريح ٥٩١ جندياً، يمثلون ما يقارب ٤٠ في المائة من القوات المسلحة. وقال الرئيس غوسماو، في خطاب وجهه إلى الأمة في ٢٣ آذار/مارس، إنه يحترم، بصفته قائداً أعلى للقوات المسلحة، قرار قائد القوات المسلحة، العميد تاور ماتان روك بتسريح جميع الأفراد العسكريين المحتجين وعددهم ٥٩١، لكنه يرى، بصفته رئيساً للبلاد أن القرار "ركز أكثر على الانضباط العسكري، وفشل في معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل المطروحة داخل القوات المسلحة التيمورية".

٤ - وفي أواخر آذار/مارس، وقع عدد من الحوادث العنيفة في ديلي، لكنها ظلت في معظمها محصورة في ضواحي من المدينة. وقد انطوت على التراشق بالحجارة، والعراك البدني وأعمال التخريب مما أثار الذعر بين سكان المدينة. وعادت الحالة إلى طبيعتها بعد ثلاثة أيام، إثر صدور نداءات من الرئيس غوسماو ورئيس الوزراء ألكاتيري ووزير الخارجية راموس

هورتا. وتدخلت الشرطة الوطنية التيمورية على الفور عند اندلاع الأحداث وألقت القبض على ما مجموعه ٤٨ مشتبهًا، كان ثمانية منهم من بين أفراد القوات المسلحة المسرحين. وفي الوقت ذاته، وسعيًا من الرئيس غوسماو إلى تعزيز الأساس التنظيمي والقدرة المؤسسية لوزارة الدفاع والقوات المسلحة، طلب إليّ، في رسالته المؤرخة ٢ نيسان/أبريل (S/2006/230)، المرفق، أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يأذن بنشر ما بين ٨ إلى ١٠ من المستشارين المدنيين التابعين للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تلك العملية لبناء القدرات. وفي هذا السياق، يسرني أن أفيد بأن الرئيس اجتمع، في ١٢ نيسان/أبريل، برئيس الوزراء وبالعميد روك، وأهم اتفقوا على اتخاذ خطوات من أجل كسر الجمود فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة التيمورية المسرحين، منها الاضطلاع بعملية قانونية رسمية لدراسة عقود أولئك الجنود والاستمرار في دفع مرتباتهم إلى أن تُنجز العملية بأكملها.

٥ - ومنذ الواقعة التي حدثت على الحدود في ٦ كانون الثاني/يناير (S/2006/24)، ظلت الحالة هادئة على طول الحدود بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. بيد أن تقارير ترد من وقت لآخر تفيد بوقوع حالات تسلل إلى تيمور - ليشتي نتيجة لسهولة اختراق الحدود الفاصلة بين البلدين وضعف حراستها. وفي هذا السياق، فإني آمل أن تتمكن تيمور - ليشتي وإندونيسيا من تنفيذ نظام المرور الحدودي الذي تم الاتفاق عليه سنة ٢٠٠٣، مما يسهل الزيارات الأسرية، وغيرها من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للمجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق الحدود، ويحد أيضا من حالات العبور الحدودي غير المشروع. وفي ظل غياب نظام مستقر للمرور الحدودي، فإن عدد حالات العبور غير المشروع ما فتئ يتصاعد، مما قد يتسبب في وقوع مشاكل عبر الحدود. والوجود المستمر لأعداد كبيرة من اللاجئين التيموريين السابقين في المحافظات الحدودية في تيمور الغربية يثير المخاوف من أن وقوع أية مشاكل أو نزاعات محلية مهما كانت صغيرة في مناطق الحدود قد يتطور إلى تصعيد للموقف، لا سيما إذا ما اشتد التوتر الداخلي في البلاد قبل انتخابات عام ٢٠٠٧ أو أثناءها. ولئن كان توصل الحكومتين إلى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بالحدود يستحق الثناء، فإني آمل أن تتمكننا قريبا من إكمال رسم الحدود البرية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، وهو أمر من المتوقع أن تستأنف الحكومتان المفاوضات بشأنه في وقت قريب. وعلاوة على هذا، فإني آمل أن يُنجز البلدان اتفاق إدارة الحدود الذي أُعدّ ليحل محل ترتيب الاتصال العسكري بين الجيش الإندونيسي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية الذي انتهت مدته في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وإني واثق من أن تيمور - ليشتي وإندونيسيا ستمضيان قدما من أجل التعجيل بإبرام هذا الاتفاق، حيث سيكون الاتفاق حاسما في توفير إطار لتسوية المنازعات الحدودية بالطرق السلمية.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت تيمور - ليشتي واندونيسيا في الاحتفاظ بعلاقات ودية بينهما. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، اجتمع الرئيس غوسماو بنظيره الإندونيسي، الرئيس سوسيلو بامبانغ يودويونو، في بالي، إندونيسيا، لمناقشة: تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، وبحث التحقيق المشترك في الحادث الحدودي الذي وقع في ٦ كانون الثاني/يناير؛ وتعزيز العلاقات الثنائية بين تيمور - ليشتي واندونيسيا. واستمع رئيسا الدولتين إلى إحاطات قدمها جميع أعضاء اللجنة الثنائية للحقيقة والصدقة بشأن التقدم الذي أحرزته اللجنة منذ إنشائها في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥. وبعد ذلك، أجرى جميع أعضاء اللجنة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٦ شباط/فبراير زيارتهم الأولى إلى تيمور - ليشتي، حيث عقدوا أثناءها اجتماعهم العام التاسع، واجتمعوا، بناء على طلبهم بعدة أشخاص من بينهم ممثلي الخاص سوكيهيرو هاسيغاوا، والمدعى العام لتيمور - ليشتي، لونغينهوس مونتيرو، ولو أولو غوتيريس، رئيس البرلمان الوطني. وأسهمت هذه التطورات في زيادة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، ولاسيما على الصعيد السياسي.

٧ - وازداد الإطار القانوني في تيمور - ليشتي قوة بإقرار البرلمان للنظام الأساسي للمحاربين من أجل التحرير الوطني، الذي أصدره الرئيس في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وقد أثار مسألة تجريم التشهير في مشروع قانون العقوبات الذي أذن البرلمان بإقراره في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/2005/533، الفقرة ٤) ردود فعل ومناقشات مكثفة في أوساط منظمات المجتمع المدني في شباط/فبراير، وتوجيه نداءات متكررة إلى الرئيس من أجل نقض القانون. وفي ٣١ آذار/مارس، أعاد الرئيس غوسماو مشروع قانون العقوبات إلى رئيس الوزراء الكاتيري، لإجراء استعراض إضافي لأحكام بعينها. وقد أعرب العديد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني عن مخاوف من أن إصدار القانون في شكله الحالي يمكن أن يحد من حرية التعبير، وأن ينعكس بأثر سلبي على أنشطة الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام في الفترة المؤدية إلى انتخابات عام ٢٠٠٧. وفيما واصلت الأحزاب السياسية توسيع قواعد التأييد لها، فقد بدأت بالفعل سلسلة من الانتقادات والتهجمات المتبادلة فيما بينها. ورغم أن الحوار السياسي اتسم لحد الآن بضبط النفس، فإن التوترات السياسية قد تشدد كلما دنا أجل الانتخابات.

٨ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، وإيدانا بفتح الحوار بشأن العملية الانتخابية، نظم الرئيس غوسماو حلقتي عمل لزيادة وعي الفاعلين السياسيين الرئيسيين بالمعايير الانتخابية، وبالمسائل المتصلة بالسياسة الانتخابية التي تلزم تسويتها في إطار التحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام ٢٠٠٧. وعُقد أيضا منتديان عامان عن مسألة تحديد حصص للنساء في القانون الانتخابي. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، عقدت منظمة غير حكومية محلية اسمها فوكويرس،

بالتعاون مع مكتب رئيس الوزراء المعني بتعزيز المساواة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، حلقة عمل عن مشاركة المرأة في انتخابات عام ٢٠٠٧. وفي ٦ آذار/مارس اشترك مكتب الرئيس ومكتب رئيس الوزراء المعني بتعزيز المساواة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة فوكوبرس في استضافة حلقة عمل لمناقشة مسألة الحصاص، فضلا عن مشاركة المرأة في عملية الاقتراع، ومنهاج عمل المرأة والقانون الانتخابي ودور الأحزاب السياسية. وكان الغرض من هذه المبادرات جملة أمور منها الاستجابة لشواغل مختلف الفاعلين السياسيين فيما يتعلق بنقص المعلومات المتاحة بشأن عدد من مسائل السياسة العامة الانتخابية، مثل الجدول الزمني للانتخابات والقانون الانتخابي. ومن المتوقع أن يزيد زخم المناقشات السياسية بعد الانتهاء من عملية صياغة القوانين الانتخابية وإجراء المشاورات العامة بشأنها. وفي أوائل شهر نيسان/أبريل، أنجزت وزارة إدارة شؤون الدولة، بمساعدة مستشار مَوْلٍ وظيفته مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ومستشارين تم التعاقد معهما في إطار التمويل الثنائي، مشاريع نصوص القوانين الانتخابية المتعلقة بالانتخابات البرلمانية والرئاسية. وإني أرحب باعترام رئيس الوزراء عرض مشاريع القوانين الانتخابية على البرلمان في أوائل أيار/مايو، كيما يتسنى إجراء مشاورات واسعة بشأن أحكام مشاريع القوانين تلك.

ثالثا - مساهمة الأمم المتحدة

ألف - دور البعثة

٩ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، واصل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، عمله من أجل تحقيق انتقال سلس إلى إطار للمساعدة الإنمائية، وشجع على تنسيق مساعدة الجهات المانحة في إطار المشاريع الرامية إلى تحقيق تنمية طويلة الأجل في تيمور - ليشتي. وواصل أيضا مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عقد اجتماعات أسبوعية لاستعراض وتنسيق السياسات من أجل استعراض المسائل الرئيسية المتصلة بتطوير القدرة المؤسسية في تيمور - ليشتي، فيما بين ممثلي مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية.

١٠ - وسعيا من المكتب إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في مجال الإدارة العامة قام المكتب بالتشاور مع رئيس الوزراء وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، باتخاذ الترتيبات اللازمة لقيام بعثة مستقلة بزيارة البلاد في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير. وتألقت البعثة من خبراء رفيعي المستوى من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية (منظمة غير حكومية) وحكومة فنلندا. وبعد إجراء استعراض للمؤسسات

الرئيسية للدولة، قدمت البعثة توصيات عملية عن كيفية زيادة الشفافية والمساءلة في مجال الإدارة العامة التيمورية، ترد في تقرير البعثة الذي صدر في تيمور - ليشتي في ٤ نيسان/أبريل. وانصبت التوصيات على احتياجات الشفافية والمساءلة في ١٠ مجالات مؤسسية، هي البرلمان، ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة؛ ومكتب المستشار المعني بحقوق الإنسان، والنظام الانتخابي، بما فيه اللجنة الانتخابية المستقلة حديثة النشأة وأمانة الإدارة الفنية للانتخابات؛ والنظامان القانوني والقضائي ونظام إنفاذ القانون؛ ومكتب المفتش العام؛ والمحكمة العليا لشؤون الإدارة والضرائب ومراجعة الحسابات؛ وصندوق النفط؛ والخدمة المدنية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وأثناء زيارة البعثة، نظم المكتب الاجتماع الرابع للفريق الاستشاري المنشأ عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥). ووفر الاجتماع، الذي ركز على مسألتَي الشفافية والمساءلة، محفلاً للخبراء رفيعي المستوى لتقاسم ملاحظاتهم وتوصياتهم مع ممثلي المؤسسات التيمورية والمجتمع المدني، ومع شركاء التنمية الذين عبروا عن اهتمامهم البالغ بتوصيات الخبراء، وشجعهم مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل النهوض بالشفافية والمساءلة في داخل المؤسسات التيمورية.

١١ - وكما أُشير إليه في تقريره السابق (S/2006/24، الفقرة ٢٣)، يقوم مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، بناءً على طلب من الحكومة التيمورية، بتقديم المساعدة الاستشارية للتحضير للانتخابات ضمن جهوده المبذولة لدعم بناء القدرات. وحتى هذا التاريخ، قام المكتب بإيفاد مستشار لإدارة الانتخابات ومستشار لتكنولوجيا المعلومات معني بإدارة قاعدة بيانات الناخبين لتقديم المساعدة إلى أمانة الإدارة التقنية للانتخابات، فضلاً عن مستشار للصياغة القانونية بعقد قصر الأجل لمساعدة وزارة إدارة شؤون الدولة فيما يتعلق بقانون الانتخابات. وفي تعاون وثيق مع حكومة تيمور - ليشتي وشعبة المساعدة الانتخابية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كذلك بصياغة مشروع للمساعدة الانتخابية للانتخابات عام ٢٠٠٧، بهدف كفالة اتساق الإطار القانوني والمؤسسي للانتخابات مع المعايير الدولية فضلاً عن تعزيز قدرات الهيئات الانتخابية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفّر مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي أيضاً، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة، تدريباً لوسائل الإعلام في مختلف المجالات، بما يشمل التغطية المتعمقة للعملية الانتخابية ومسائل حقوق الإنسان.

١٢ - وفي الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، أكد المجلس من جديد ضرورة أن تكون هناك مساءلة لها مصداقيتها عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩. واستجابة للرسالة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر

٢٠٠٥ الموجهة إليّ من رئيس مجلس الأمن (S/2005/613)، سأقدم قريبا تقريرا منفصلا إلى مجلس الأمن عن العدل والمصالحة لتي مور - ليشتي يتضمن نهجا قابلا للتطبيق عمليا، بما يشمل الدعم الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه في هذا المجال. وأكد المجلس في قراره ١٥٩٩ (٢٠٠٥) أيضا ضرورة أن تحتفظ الأمانة العامة، بالاتفاق مع سلطات تيمور - ليشتي، بنسخة كاملة من جميع السجلات التي جمعتها وحدة الجرائم الجسيمة. وفي احتفال نظم في ديلي يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وقّع كل من ممثلي الخاص ووزير العدل دومينغو سارمنتو والمدعي العام مونتيرو على اتفاق يأذن للأمم المتحدة بالحصول على نسخ من جميع سجلات وحدة الجرائم الجسيمة للاحتفاظ بها وتخزينها في مقرها بنيويورك. وتم نسخ السجلات ومن المقرر شحنها إلى المقر بحلول أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

البرنامج الأول: دعم بناء مؤسسات الدولة الحيوية

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت مؤسسات الدولة في تيمور - ليشتي مزيدا من التقدم، بدعم من المستشارين المدنيين التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، في تعزيز قدراتها المؤسسية، لا سيما في مجالات المالية، والعدل، والأمن، والشفافية، والمساءلة، ومواصلة تطوير إطار قانوني. كذلك أحرز المستشارون المدنيون التابعون للمكتب تقدما كبيرا في جهودهم الرامية إلى نقل مسؤوليات بناء القدرات الحيوية إلى الحكومة التيمورية، مع استمرار المساعدة المقدمة من الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وبحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، يتوقع أن يكتمل تسليم نظام الرصد والتقييم التلقائي لتنمية القدرات المؤسسية إلى الحكومة، وهو النظام الذي وضعته بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ومكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٥. علاوة على ذلك، يتوقع لوحدة التنسيق المعنية بتنمية القدرات التابعة لمكتب رئيس الوزراء أن تتولى جميع المهام المتصلة بالمستشارين التقنيين الدوليين، بما يشمل عمليات تقييم احتياجات المستشارين، وتحديدهم، وانتقائهم بعد ٢٠ أيار/مايو. وفي ضوء استمرار تقدم مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في تسليم المسؤوليات إلى الحكومة فضلا عن الشركاء في التنمية، من المتوقع أن لا تصبح هناك حاجة فيما بعد أيار/مايو للاحتفاظ بـ ٤ وظائف من وظائف المستشارين المدنيين الـ ٤٥ التي يوفرها المكتب حاليا. إلا أن الحاجة ستظل قائمة للوظائف الـ ٤١ المتبقية. ومع تقديري لجهود الشركاء في التنمية الرامية إلى توفير دعم سخي للعديد من هذه الوظائف، إلا أنني أشجع هؤلاء الشركاء على زيادة مساهمتهم لكفالة الاستثمار في إيفاد جميع هؤلاء المستشارين الدوليين الذين تتسم خدماتهم بالأهمية الحيوية لمواصلة بناء القدرات وتنمية المؤسسات التيمورية.

١٤ - وفي قطاع العدل الذي يظل أحد أكثر المجالات احتياجا للمساعدة المستمرة، يتوقع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يغطي جميع احتياجات الدعم عقب انتهاء ولاية البعثة، وذلك بوسائل منها توفير المستشارين لأداء مهام رئيسية معينة يقوم بها حاليا ١٦ مستشارا قضائيا تابعين للمكتب و ٧ مستشارين قضائيين تابعين للبرنامج الإنمائي. وسعيا إلى تيسير عملية الانتقال هذه، بدأ المستشارون القضائيون التابعون لكل من المكتب والبرنامج التعاون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في توفير التدريب المتخصص لـ ٢٧ من التيموريين العاملين في مجال القضاء الناجحين في تقييم منتصف المدة الذي أحرري لهم (S/2006/24، الفقرة ١٩). وعقب اكتمال التدريب المتخصص في أيار/مايو ٢٠٠٦، سيوفر المستشارون القضائيون التابعون للبرنامج الإنمائي تدريبا أثناء الخدمة وتوجيها للتيموريين العاملين في مجال القضاء في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٦ إلى منتصف عام ٢٠٠٧، وذلك لتمكينهم من العمل في نظام المحاكم بصفتهم قضاة، ومدعين عامين، ومحامي دفاع. وبغية دعم زيادة تطوير نظام المحاكم، ساهم أيضا المستشارون القضائيون التابعون لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في توفير التدريب الأولي لـ ٣٦ من كتبة المحاكم والإداريين وكتبة الادعاء الوطنيين في مجالات إدارة القضايا وإدارة المحاكم. وفي الوقت نفسه، واصل المكتب دعم أداء المهام التنفيذية في جميع المحاكم المحلية الأربع عن طريق نشر ٤ مجموعات من القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع الدوليين فضلا عن ٣ قضاة محاكم استئناف دوليين. ويتوقع أن تستمر الحاجة إلى الدعم في أداء هذه المهام التنفيذية إلى ما بعد أيار/مايو ٢٠٠٦. وبغية تلبية الاحتياجات المتبقية في هذا المجال، فإن بعض وظائف المستشارين القضائيين التي يمولها المكتب حاليا ستستمر في إطار برنامج العدل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مما يشمل ٢ من قضاة محاكم الاستئناف، و ٣ من قضاة المحاكم المحلية، و ٢ من المدعين العامين، ومحامي دفاع واحد، و ٢ من كتبة المحاكم التنفيذيين، ومستشارا قانونيا واحدا لوزارة العدل. وتظل البرتغال والبرازيل تقدمان مساعدة استشارية لمؤسسات تيمور - ليشتي، خاصة في قطاع العدل. وتسهم البرتغال بمبلغ مليون دولار سنويا خلال ٣ سنوات لبرنامج العدل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتُعير البرازيل تيمور - ليشتي ٤ خبراء قضائيين من خلال ذلك البرنامج. وستقدم البرتغال والبرازيل مساعدة كبيرة لتيمور - ليشتي بعد نهاية شهر أيار/مايو من خلال التزامهما بالتمويل المشترك لجميع الوظائف الـ ١٧ في قطاع العدل التي ستدمج في برنامج العدل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتوفر البرتغال أيضا ٢ من المستشارين الثنائيين لوزارة إدارة شؤون الدولة للمساعدة في صياغة قوانين الانتخابات لانتخابات عام ٢٠٠٧.

١٥ - وبدعم من المستشارين الدوليين، أُحرز المزيد من التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تنفيذ أنظمة إدارة القضايا والرقابة الداخلية في دائرة الادعاء. وتم إضفاء الصفة المؤسسية على إجراءات واضحة لتسجيل جميع الملفات المتعلقة، ووضع إحصاءات شهرية للقضايا على مستوى المحاكم المحلية، والضوابط المتعلقة بالاحتجاز رهن المحاكمة. وعلى الرغم من ذلك، تظل القدرة المؤسسية لدائرة الادعاء هشة، حيث يرجع ذلك بصفة رئيسية إلى الافتقار إلى الموظفين ذوي الخبرة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وهو الوقت الذي بدأ فيه المدعون العامون الوطنيون المرحلة الثانية من التدريب القضائي، يقوم المدعون العامون الدوليون بجميع المهام التنفيذية. ونتيجة للدعم الذي قدمه المدعون العامون الدوليون، اكتمل العمل في ٨٢٦ قضية، بما يشمل ٢٥٠ قضية كانت متراكمة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، رغم أن ما يصل تقريبا إلى ٢٥٠٠ قضية لا يزال معلقا. وفي ضوء ما تبقى من احتياجات دائرة الادعاء إلى المساعدة، سيبدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٦ تنفيذ برنامج دعم يدوم ٣ سنوات لمكتب المدعي العام، بتمويل من أستراليا (برنامج الحكومة الأسترالية للمعونة فيما وراء البحار). ويُقدَّر أيضا أنه ستنشأ حاجة إلى ٤ مدعين عامين دوليين إضافيين بعد أيار/مايو ٢٠٠٦، وذلك لمساعدة نظرائهم التيموريين في أداء المهام التنفيذية. وسيبقى علىوظيفتين من وظائف المدعين العامين الدوليين التابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في إطار برنامج العدل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حين أن الوظيفتين الأخريين سيبقى عليهما في مكتب المدعي العام في إطار برنامج الحكومة الأسترالية للمعونة فيما وراء البحار.

١٦ - وظلت قدرات محامي الدفاع التيموريين غير كافية أيضا. وبغية معالجة هذا النقص، واصل محامو الدفاع الدوليون زيارة المحتجزين وتمثيل المعوزين في الإجراءات الجنائية. وقدموا التدريب كذلك للمحامين الخاصين، مع التركيز بصفة خاصة على قانون الإجراءات الجنائية الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بالنظر إلى أن الرئيس لم يقيم بعد بإصدار القانون الجنائي، رغم أن الحكومة قد وافقت عليه. وقدم المستشارون المدنيون الدوليون ومدربو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة أيضا إلى ضباط الشرطة في تنظيم برامج تدريب مكثفة بشأن تنفيذ قانون الإجراءات الجنائية.

١٧ - وبدعم من المستشارين القانونيين الـ ٦ التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، تعزز الإطار القانوني التيموري أكثر باعتماد ٨ قوانين - مراسيم حكومية وقانونين برلمانيين. إلا أنه لم يجر بعد اعتماد عدد من القوانين الأساسية المتصلة بولاية المؤسسات التيمورية الرئيسية، بما يشمل نظاما أساسيا بشأن محامي المساعدة القضائية وقانونا أساسيا بشأن مكتب المفتش العام. ومن ثم يتوقع أن يظل الاحتياج قائما للمستشارين القانونيين الدوليين فيما بعد أيار/مايو ٢٠٠٦ لتوفير مساعدة مستمرة لمختلف مؤسسات الدولة، مثل

البرلمان، وديوان الرئاسة، ومجلس الوزراء، ووزارات العدل، والتخطيط والمالية، والخارجية، خاصة في صياغة القوانين. وبغية معالجة الاحتياجات المتبقية في هذا المجال، سيتعين الإبقاء على ٨ وظائف لمستشارين قانونيين تمول حالياً من قبل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لما بعد أيار/مايو ٢٠٠٦. وحالياً يقدر أنه، من جملة وظائف المستشارين القانونيين الـ ٨ هذه، ستمول ٣ وظائف مخصصة لمجلس الوزراء عن طريق المساعدة الثنائية (أستراليا)؛ وستوفر ٣ وظائف مخصصة للبرلمان في إطار مشروع البرلمان الوطني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وستمول وظيفة واحدة مخصصة لوزارة التخطيط والمالية من قبل البنك الدولي في إطار برنامجه لبناء القدرات في مجالي التخطيط والإدارة المالية؛ وستمول وظيفة واحدة مخصصة لديوان الرئاسة عن طريق مشروع دعم ديوان الرئاسة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورغم أن بعض الشركاء في التنمية أعربوا عن رغبتهم في دعم وظيفة المستشار القانوني التي تحتاجها وزارة الخارجية، لم يتم تأمين التزام بالتمويل بعد.

١٨ - وفي قطاع المالية، نجح المستشارون المدنيون في نقل جميع المهام التنفيذية التي تؤدي في إطار الخزانة إلى نظرائهم الوطنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعد الموظفون الوطنيون للمرة الأولى تقارير مالية ربع سنوية وسنوية وكذلك حسابات لأغراض مراجعة الحسابات الخارجية، بإشراف وتوجيه من المستشارين الماليين التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. علاوة على ذلك، بدعم من المستشارين الماليين والقانونيين التابعين للمكتب، قُدم قانون أساسي لوزارة التخطيط والمالية إلى مجلس الوزراء ليستعرضه، مع اعتماد قوانين جديدة بشأن عقود المشتريات والعقود العامة في الوقت نفسه، الأمر الذي مكّن الوزارة من إحالة بعض مهام المشتريات إلى الوزارات التنفيذية والهياكل الحكومية في المقاطعات. وعقب انتهاء ولاية البعثة، يتوقع أن يوفر البنك الدولي الدعم للاحتياجات الحيوية المتبقية لقطاع المالية، وذلك بوسائل منها تنفيذ برنامجه الشامل لبناء القدرات في مجالي التخطيط والإدارة المالية الذي يهدف إلى زيادة تعزيز وزارة التخطيط والمالية خلال السنوات الخمس المقبلة.

١٩ - وفيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، قدم مستشاران من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي الدعم لمكتب المفتش العام في إعداد أربعة تقارير إضافية عن نتائج التحقيقات وعمليات مراجعة الحسابات، وأصدر المدعي العام قرار اتهام بشأن أول دعوى يرفعها المفتش العام بخصوص الفساد. غير أن مكتب المفتش العام سيحتاج إلى تلقي دعم دولي بعد أيار/مايو ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن توفر المساعدة الثنائية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الدعم لتلبية احتياجات المكتب، في حين أعربت نيوزيلندا عن رغبتها في تقديم الدعم لمكتب مستشار رئيس الوزراء لشؤون حقوق الإنسان، وإن لم تؤكد التزامها بذلك حتى الآن.

٢٠ - وفي المجال الأمني، واصل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي تمويل ثلاث وظائف لمستشارين لدى وزارة الدفاع بغية تقديم المشورة والمساعدة وكذلك مواصلة تطوير وتعزيز قدراتهم ككل في ما يتعلق بمعالجة المسائل الأمنية. وفي هذا الصدد، فكما ذكر آنفاً، طلب الرئيس غوسماو إلى مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/230، المرفق)، الإذن للأمم المتحدة بإيفاد عدد يتراوح بين ٨ و ١٠ مستشارين دوليين إلى الميدان للمساعدة على تعزيز القدرات المؤسسية الدفاعية، ولا سيما من أجل وضع الأسس التنظيمية والقدرات المؤسسية لوزارة الدفاع والقوات المسلحة، وكذلك في مجال حقوق الإنسان.

٢١ - وفي ضوء طلبات إيفاد مستشارين مدنيين الواردة في الرسائل الموجهة مؤخراً من رئيس الوزراء والرئيس، وباعتبار الاحتياجات المتبقية بعد أيار/مايو التي لم تلبَّ بعد وتتطلب الحصول على مساعدة دولية بهذا الشأن في إطار ترتيبات أخرى ثنائية/متعددة الأطراف، أقترح أن يُؤيد تخصيص عدد يصل إلى ١٠ مستشارين مدنيين في إطار برنامج الأمم المتحدة المتكامل الموصى بإنشائه.

البرنامج الثاني: دعم مواصلة تطوير الشرطة التيمورية

٢٢ - واصل مستشارو الشرطة التابعون لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي دعم مواصلة تطوير الشرطة الوطنية التيمورية عن طريق تدريب نظرائهم التيموريين وإرشادهم ونقل المهارات والمعارف إليهم. وخلال فترة ولاية المكتب، أجريت ٧١ دورة تدريبية لفائدة الشرطة الوطنية التيمورية، قام مستشارو الشرطة التابعون للمكتب بإجراء ٣٩ دورة منها لفائدة الوحدات المتخصصة من الشرطة التيمورية و ١٦ دورة لفائدة وحدة دوريات الحدود، في حين اشترك مستشارو الشرطة التابعون للمكتب وبرنامج تطوير الشرطة التيمورية في إجراء ست عشرة دورة بتمويل من المملكة المتحدة وأستراليا وشركاء ثنائيين آخرين (اثنتان منها ما زالتا جاريتين). وبلغ العدد الإجمالي لأفراد الشرطة التيمورية الذين تلقوا تدريباً على يد مستشاري تدريب الشرطة التابعين للمكتب، إلى جانب ٤٥ مدرباً رئيسياً من الشرطة التيمورية، ٢ ٥٥٦ شرطياً. ونتيجة لذلك، أحرز تقدم كبير في مواصلة تنمية قدرات الشرطة التيمورية، بالتركيز خاصة على تطوير المؤسسات والكفاءة المهنية لأفراد الشرطة وتدريب مدربي الشرطة الوطنية.

٢٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تعاون مستشارو الشرطة التابعون للمكتب مع شركاء ثنائيين لكفالة اتباع نهج منسق ومتكامل إزاء مواصلة تدريب الشرطة التيمورية، بطرق منها تنظيم دورات تدريبية مشتركة بشأن مختلف المجالات. وعلاوة على ذلك، نظمت

أستراليا وتايلند وماليزيا عددا من الدورات التدريبية المتقدمة المستوى عن الإدارة على المستوى المتوسط والحماية عن كذب ومكافحة الإرهاب والملاحة البحرية. وقد واصلت هذه الدورات التدريبية تعزيز مهارات وقدرات الشرطة التيمورية، لا سيما وحداتها المتخصصة، التي يتوقع منها الآن أن تكون قادرة على مواصلة تطوير قدراتها بعد انتهاء ولاية المكتب. كما أعان مستشارو الشرطة التابعون للمكتب نظراءهم التيموريين على تقديم المساعدة الإنسانية في أعقاب الفيضانات التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وساهمت هذه الأنشطة المشتركة لتقديم المساعدة الإنسانية في تعزيز قدرات الشرطة التيمورية على التخطيط لعمليات الإغاثة وتنفيذها، وساهمت كذلك في تقريبها من الأهالي.

٢٤ - ويكتسي تعزيز مؤسسات الشرطة التيمورية، بطرق منها صياغة قواعد ومبادئ توجيهية وإجراءات العمل الاعتيادية، أهمية قصوى في تحقيق استدامة هذه المؤسسة وسير أعمالها بفعالية. وعقب إكمال برنامج "تدريب المدربين" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، عمل مستشارو الشرطة التابعون للمكتب بتعاون وثيق مع مدربي الشرطة التيمورية وقياداتها العليا على إعداد مواد تدريبية وكذلك قواعد ومبادئ توجيهية وإجراءات. وقد فرغ من إعداد عدد كبير من الأدلة التنفيذية والتدريبية البالغة الأهمية لكل وحدة من وحدات الشرطة المتخصصة، وأعدت أيضا إجراءات العمل الدائمة للشرطة استنادا إلى المعايير وأفضل الممارسات الديمقراطية لأعمال الشرطة المقبولة دوليا. وقد ساعد التعاون والتشاور الوثيق بين مستشاري الشرطة التابعين للمكتب ونظرائهم في الشرطة التيمورية المسؤولين عن إعداد هذه المواد على تعزيز الشعور بالانتماء لدى الشرطة الوطنية، وساهم كذلك في تعزيز قدرات ومهارات قيادة شرطة تيمور - ليشتي الوطنية.

٢٥ - وواصل مكتب آداب المهنة التابع للشرطة التيمورية الوطنية، بدعم من مستشاري الشرطة التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، تعزيز مكاتبه الـ ١٣ في المقاطعات من أجل تلبية الحاجة المتزايدة إلى تنفيذ النظام التأديبي ومدونة قواعد السلوك. كما عقد مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، بالتعاون مع الشرطة التيمورية، أربع حلقات عمل وحلقات دراسية للتوعية بالسلوك المهني ومعايير المساءلة. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٦، سجلت قاعدة بيانات الشرطة التيمورية المتعلقة بآداب المهنة ١٢ حالة انتهكت فيها حقوق الإنسان، بالمقارنة مع ٢٨ حالة خلال الفترة المقابلة في عام ٢٠٠٥، مما يمثل انخفاضا في العدد الإجمالي لتلك الحالات. على أنه رغم الجهود المتضافرة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي والشرطة التيمورية من أجل تسريع عملية التحقيق في الحالات التأديبية، فقد ظلت وتيرة تجهيز البيانات بطيئة ولم يبت بعد في ما يزيد على ٣٥ حالة تأديبية حتى الآن، بما فيها حالات يرجع تاريخها إلى عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وبيّن تحليل أجري استنادا إلى

معلومات جمعها مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ارتفاعا في عدد حالات التخويف السياسي التي كان أفراد من الشرطة التيمورية ضالعين فيها خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وسُجل ما مجموعه ١٨ حادثة من هذا القبيل خلال هذه الفترة، منها حالات اعتقال واحتجاز عمال منتمين إلى أحزاب سياسية وكذلك تدخل الشرطة التيمورية لنكس أعمال أحزاب المعارضة.

٢٦ - ورغم التقدم الهام الذي أحرز بدعم من مستشاري الشرطة التابعين للمكتب وشركاء ثنائيين، ما زالت الحاجة تدعو إلى تعزيز القدرات الكلية للشرطة التيمورية، مما سيتطلب مواصلة تقديم دعم دولي بعد أيار/مايو ٢٠٠٦. وسعيا من أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى تلبية الاحتياجات المتبقية للوحدات المتخصصة في الشرطة التيمورية في مجال بناء القدرات، ستواصلان تنفيذ برنامجهما المشترك لتطوير شرطة تيمور - ليشتي، في حين ستمول الولايات المتحدة برنامج المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية الذي أحدث مؤخرا. غير أن هناك تحديين رئيسيين ما زالا مطروحين، أولهما عدم إضفاء طابع مؤسسي كامل حتى الآن على هيكل القيادة والتحكم للشرطة التيمورية. إذ يخضع موظفون في بعض الحالات لإمرة ضباط من نفس الرتبة، مما يؤثر سلبا على المسؤولية عن القيادة والتحكم؛ وبعبارة أخرى، يتضرر التسلسل القيادي من جراء التدخلات السياسية. ورغم صياغة سياسة بشأن الترقية، فإنها لم تنفذ بالكامل حتى الآن وتتم الترقيات على أساس كل حالة على حدة وليس بطريقة منهجية. كما أن الحوادث التي وقعت مؤخرا أثارت قلقا بالغا إزاء ما يعتبر نزوعا من الشرطة التيمورية الوطنية إلى استخدام القوة المفرطة. وعلاوة على ذلك، كشفت هذه الحوادث عن الافتقار إلى مهارات قيادية وإدارية لدى قواد الشرطة المحلية، الذين ثبتت عدم قدرتهم على اتخاذ قرارات هامة في ظل ظروف حرجة بدون تلقي دعم من مستشاري الشرطة التابعين للمكتب. أما التحدي الثاني فهو أنه حدث نقص حاد في الموارد اللوجستية (لا سيما في مجال النقل والاتصالات) أثر بشدة على فعالية وكفاءة عمليات الشرطة الوطنية التيمورية. فعلى سبيل المثال، لا توجد شبكة اتصالات، بما لها من أهمية قصوى في أية وكالة لإنفاذ القانون، إلا في العاصمة وبضع مقاطعات أخرى، مما يؤثر سلبا على تبادل المعلومات الحساسة في الوقت المناسب وتزويد وحدات الشرطة في المقاطعات بتوجيهات.

٢٧ - إن الشرطة التيمورية، كما ذكر آنفا، ما زالت قوة ناشئة ليس لديها ما يكفي من الخبرة، لا سيما على مستوى القيادة، وكذلك من الموارد. وبالنظر إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في عام ٢٠٠٧، فإن مواصلة إيفاد مستشاري الشرطة التابعين للأمم المتحدة إلى الميدان ووجودهم المحايد يعتبران من الأهمية بمكان، سواء قبل الانتخابات أو

خلالها. وبوجه خاص، فإن مواصلة تقديمهم للمساعدة سيكون ضروريا لتدريب الشرطة التيمورية بشأن واجبات الحفاظ على الأمن أثناء الانتخابات وكيفية تخفيف حالات التوتر والمشاكل التي قد تنشأ بعدها، وإعداد وتنفيذ خطة أمنية شاملة للانتخابات. ومن المتوقع أن يكون مجرد تواجد شرطة الأمم المتحدة وأداؤها دورا استشاريا قبل الانتخابات وخلالها عاملا باعثة على الاطمئنان وحافزا على بناء القدرات بالنسبة للشرطة التيمورية.

دعم تطوير وحدة دوريات الحدود

٢٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر المكتب في توفير خدمات ١٥ مستشارا في شؤون التدريب العسكري و ٢٠ مستشارا للشرطة لدعم مواصلة تطوير وحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة التيمورية. وإضافة إلى ذلك، واصل المستشارون مساعدة الحكومة على تنسيق الاتصالات مع الجيش الإندونيسي، بهدف تمكين وحدة دوريات الحدود من أداء مسؤوليتها كاملة عن هذا التنسيق بأسرع ما يمكن.

٢٩ - وواصل المستشارون في شؤون التدريب العسكري التابعون للمكتب المساعدة على تنمية مهارات وحدة دوريات الحدود في مجال إدارة الحدود، بطرق منها أساسا تنفيذ البرنامج الإرشادي للتدريب الفردي على "التحكم والقيادة والإدارة"، الذي بدأ في شباط/فبراير لفائدة قادة الوحدة على جميع المستويات. وركز المستشارون في شؤون التدريب العسكري أيضا على ملاحظة كيفية تنفيذ وحدة دوريات الحدود للعمليات الحدودية والمهام ذات الصلة، ووجهوا تعليقات بالغة الأهمية إلى القادة المحليين بشأن كيفية تحسين الأداء العام. كما أن المستشارين في شؤون التدريب العسكري التابعين للمكتب واصلوا تشجيع ضباط دوريات الحدود على أداء دور أكثر فاعلية في الاجتماعات الحدودية المعقودة مع نظرائهم الإندونيسيين في المراكز الحدودية. ونتيجة لذلك، طرأ تحسن ملحوظ على قدرات وحدة الدوريات الحدودية ومهاراتها ومستوى الثقة الكلي لديها خلال الفترة قيد الاستعراض، وهو ما أكدته أيضا التعليقات التي أدلى بها قادة الجيش الإندونيسي للمكتب بشأن أداء الوحدة. وقد أشار القادة إلى ارتياحهم الشديد لدرجة التفاعل مع الوحدة على مستوى المراكز والمقاطعات، التي ما فتئت تتحسن باطراد على مدى فترة الـ ١٢ شهرا الأخيرة. غير أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء الافتقار إلى معدات اتصالات مناسبة ومحمولة من شأنها أن تمكن قادة المراكز الحدودية على الجانبين من تنسيق العمليات الأمنية بسرعة وفعالية رداً على الحوادث الحدودية غير المتوقعة. كما لاحظ مستشارو الشرطة والمستشارون في شؤون التدريب العسكري التابعون للمكتب وجود ثغرات كبيرة في جميع مجالات الدعم اللوجستي تقريبا، لا سيما ما يتعلق منها بمعدات المراقبة والقدرات الكلية على إصلاح المعدات. لذلك

أحث المانحين على مساعدة الوحدة في التصدي لهذه التحديات اللوجستية عن طريق تمويل برامج ثنائية أو متعددة الأطراف ترمي إلى تعزيز قدرات الوحدة في مجالات حاسمة بعينها، مثل مراقبة الاتصالات والتنقل. وستواصل وحدة دوريات الحدود أيضا السعي جاهدة للاضطلاع بمهمة إدارة حدود طويلة بعدد غير كاف من الأفراد. وبالتالي قد تحتاج الوحدة إلى تعزيزات كبيرة من قطاعات أخرى في الشرطة التيمورية في حال تدهور الأوضاع الأمنية على طول الحدود.

٣٠ - وقد تطرح رغبة تيمور - ليشتي في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٧، في ظل أجواء يسودها الاستقرار والأمن، تحديات إضافية فيما يتعلق بالأمن الحدودي من المرجح أن تنقل كاهل وحدة دوريات الحدود بما يتعدى مسؤولياتها الاعتيادية إلى حد كبير. وما زال هناك حوالي ٢٦ ٠٠٠ من اللاجئين التيموريين السابقين يعيشون في الجارة تيمور الغربية لا تفتأ تربطهم بتيمور - ليشتي مصالح شتى، بما فيها التجارة والممتلكات والعلاقات الأسرية. وأصدرت سلطات تيمور - ليشتي قرارات اتهام بحق بعضهم على جرائم عنف مرتكبة في عام ١٩٩٩. وقد ثبتت في الماضي جدوى وجود الأمم المتحدة العسكري على الحدود في تخفيف حدة التوتر على طول الحدود، بما فيها حالات التوتر الناجمة عن الأخطاء وسوء التفاهم. وفي حال موافقة مجلس الأمن على إيفاد عدد قليل من ضباط الاتصال العسكري إلى الميدان بعد انتهاء ولاية المكتب، فإن هؤلاء الضباط قد يقدمون تعليقات ومشورة متجردة، ما من شأنه تقليص إمكانية نشوب نزاع، لا سيما في فترة قد تشهد توترا حادا نتيجة للانتخابات المقبلة وباعتبار التفاوت الهائل بين مواطني قوة الطرفين وقدراتهما. وسيكون ضباط الاتصال العسكري التابعين للأمم المتحدة قادرين أيضا على التوعية بكل حالة على حدة في المناطق الحدودية الحساسة، حيث يمكن للشائعات أن تثير الشبهات وتشعل نيران التوتر، بطرق منها التفاعل بانتظام مع الوكالات المسؤولة عن الأمن على جانبي الحدود وتعزيز اتباع قواعد السلوك المناسبة والنضج المهني.

البرنامج الثالث: توفير التدريب على احترام الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان

٣١ - واصلت وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بناء القدرات الوطنية من أجل حماية حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي. وساعدت الوحدة في وضع الصيغة النهائية لتقارير منسوبة على معاهدات محددة بموجب اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والوثيقة الأساسية المشتركة. ومن المتوقع أن يوافق مجلس الوزراء بنهاية نيسان/أبريل على هذه التقارير. وقدمت الوحدة أيضا الدعم للحكومة بصياغة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وقد أُنجز وضع تقرير يُجمل

عملية المشاورات التي أفضت إلى صياغة تلك الخطة، ويجري وضع الصيغة النهائية لتقرير العمل الأساسي. وبينما يتوقع أن تنظر الحكومة في الخطة لاعتمادها في أيار/مايو ٢٠٠٦ فإن التقدم المحرز حتى الآن صوب اعتمادها يعكس وعيا متناميا من قبل الحكومة بالحاجة إلى تناول مسائل حقوق الإنسان. بيد أنه يتعلق بتقديم التقارير المتعلقة بالمعاهدات والمزيد من تطوير وتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، من المتوقع أن يكون من اللازم تقديم مزيد من المساعدة التقنية فيما بعد أيار/مايو ٢٠٠٦ ابتغاء توطيد أسس المنجزات المحققة حتى الآن. وبالمثل سيكون من اللازم تقديم الدعم الدولي المستمر لزيادة تعزيز آليات الاستجابة الفعالة للشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان داخل نظام الشرطة والسجون، بما في ذلك مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، وهو مؤسسة مستقلة مكلفة بتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان والفساد والإدارة السيئة.

٣٢ - ومنذ تقريره السابق (S/2006/24) نفذت وحدة حقوق الإنسان مختلف برامج التدريب بالتعاون مع الشركاء الوطنيين، بما في ذلك دورات التدريب على حقوق الإنسان، واستعمال القوة والاتجار بالبشر لزهاء ١٥٠ من موظفي الشرطة التيموريين من مختلف الوحدات. وقامت الوحدة أيضا بتوجيه معلمين للشرطة التيمورية في مجال حقوق الإنسان خلال تدريب الموظفين الجدد، مستعملة دليل الوحدة للتدريب على حقوق الإنسان. وقدمت الوحدة مزيدا من الدعم للمجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، عن طريق برامج من قبيل دورة "تدريب المدربين" على التثقيف بحقوق الإنسان للمنظمات غير الحكومية في كل أرجاء البلد وأيضا التدريب على حقوق الإنسان لوسائل الاتصال.

٣٣ - وقد بدأ مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، في ٢٠ آذار/مارس، كما هو مقرر، في تلقي شكاوى متعلقة بحقوق الإنسان، والفساد، وسوء الإدارة من الجمهور، مسجلا تعلمها ما في تعزيز النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان. وفي الإعداد لفتح مكتب الأمين في وجه الجمهور أحرزت وحدة حقوق الإنسان التدريب لموظفيها على القانون الدولي لحقوق الإنسان، والإطار القانوني المحلي لحماية حقوق الإنسان، وولاية مكتب الأمين. وساعدت الوحدة أيضا في إعداد مشروع النظام الداخلي للمكتب لمعالجة الشكاوى ودربت موظفيها على استعمال ذلك النظام.

٣٤ - كما أن وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي تعاونت، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مع فريق الأمم المتحدة القطري لتعميم منظور حقوق الإنسان في كل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ الذي يجري إعداده حاليا. ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

التي دعمت أيضا وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي والشركاء التيموريين عن طريق تنفيذ مشروع للتعاون التقني، عرضت مواصلة العمل مع تيمور - ليشتي طوال فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومن ٢٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ تم القيام ببعثة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتقييم الاحتياجات في تيمور - ليشتي، كانت المفوضية على إثرها تضع الصيغة النهائية لمشروع جديد للتعاون التقني للفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مع الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين. ومن المتوقع أن يزيد المشروع من تعزيز قدرات حقوق الإنسان لدى الحكومة، ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة وشرطة تيمور - ليشتي ومجتمعها المدني عن طريق التدريب والمساعدة التقنية في مجالات النهوض بحقوق الإنسان والتثقيف في مجالها، وتقديم التقارير المتعلقة بالمعاهدات، ورصد إقامة العدالة وإمكانية إقامتها. وأدت بعثة تقييم الاحتياجات أيضا إلى الموافقة على أن يكون موظف أقدم لحقوق الإنسان يرأس قسم حقوق الإنسان لمكتب المتابعة المقترح مستشارا لحقوق الإنسان في الفريق القطري للأمم المتحدة، وأن يقوم أيضا بتنسيق أعمال جميع مستشاري حقوق الإنسان الدوليين في مؤسسات الدولة. وبهذه الطريقة يمكن أن توطد أركان منجزات وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وأن يعمم منظورها على نحو مستدام في إطار عمل المساعدة الإنمائية على الأمد الطويل.

٣٥ - وكما ذكر أعلاه، فعلى الرغم من التقدم المحرز في إنشاء هيكل وطنية لحماية حقوق الإنسان، فإن تلك الهياكل تتطلب التعزيز الكبير. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أقام أعضاء الحكومة دعوي قذف ضد زعيم حزب معارضة رئيسي يتولى رئاسة منظمة غير حكومية تركز على ادعاءات بالفساد. ولم تبت المحكمتان بعد في دعوي قذف سابقين، إحداهما قُدمت ضد ثلاثة محامين في مجال حقوق الإنسان. وفي نفس الوقت أُحرز تقدم محدود في ثلاثة تحقيقات جنائية متعلقة بشكاوى ضد موظفين عموميين.

٣٦ - وليست الآليات الخاصة بالشكاوى داخل إدارة الشرطة والسجون بعد فعالة بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة يواصل التركيز على تدريب الموظفين وأيضا تطوير إجراءاته في معالجة الشكاوى فإن قدرات الموارد البشرية المتوفرة لديه لا تزال محدودة جدا. ومن اللازم بالمثل تعزيز المنجزات المحققة في مجال النهوض بحقوق الإنسان والتثقيف بها، بما في ذلك عن طريق تقديم التقارير عن المعاهدات. ويمكن توقع أن تمارس انتخابات عام ٢٠٠٧ وأيضا الشواغل المتعلقة بالتدخل السياسي في إقامة العدالة ضغطا بالغيا على هذه المؤسسات والآليات الناشئة لتشجيع وحماية حقوق الإنسان.

باء - دور منظومة الأمم المتحدة

٣٧ - وفقا لتقرير التنمية البشرية الوطني لتيمور - ليشتي (انظر الفقرة ٣٩ أدناه) فإن دليل التنمية البشرية للبلد يبلغ ٠,٤٢٦، وهو أدنى مستوى في البلدان المنتمية إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ويعكس مستوى عاليا جدا من الفقر المرتبط بالدخل. وتعكس أيضا المؤشرات الاجتماعية، مثل معدل وفيات الأمهات (ما يصل إلى ٨٠٠ من كل ١٠٠٠ حالة ولادة)، الحاجة إلى أن تواصل الأمم المتحدة أداء دور حاسم في دعم احتياجات تيمور - ليشتي الإنمائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير واصلت تيمور - ليشتي إحراز تقدم كبير وبرهنت على وجود التزام راسخ حيال تحقيق الحد من الفقر والنمو الاقتصادي، كما يرد في خطتها الإنمائية الوطنية، وبذلت أيضا جهودا مُعززة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وواصلت وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومؤسسات بريتون وودز، وجهات مانحة أخرى تقديم المساعدة لإعانة تيمور - ليشتي على تلبية احتياجات تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والبشرية في إطار للتنمية المستدامة.

٣٨ - ومنذ إنشاء وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٥، قام ممثلي الخاص، الذي يعمل أيضا بوصفه منسقا مقيما وبالتالي يرأس الفريق القطري للأمم المتحدة، بقيادة الجهود لتعزيز التنسيق بين وحدة حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وإدماج أنشطتها ابتغاء تيسير الانتقال إلى إطار للمساعدة الإنمائية المستدامة. وفي الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، شارك ممثلي الخاص ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في حلقة عمل إقليمية معنية بالبرمجة القطرية الموحدة عُقدت في نادي فيجي، وفي ٣٠ آذار/مارس شرعوا في عملية صياغة برنامج قطري موحد للأمم المتحدة متعلق بتيمور - ليشتي ليقدم في سنة ٢٠٠٧ إلى هيئاتها التنفيذية. وشاركوا بنشاط أيضا في اجتماع "تيمور - ليشتي والشركاء الإنمائيون" الذي اشتركت في تنظيمها حكومة تيمور - ليشتي والبنك الدولي في ديلي في يومي ٣ و ٤ نيسان/أبريل. ويرد أدناه بيان الأنشطة المحددة التي قامت بها كل وكالة من الوكالات.

٣٩ - ولدى التخطيط لانتقال سلس إلى إطار للمساعدة الإنمائية المستدامة، نقح برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، مشروعه الرئيسيين لكفالة مواصلة تقديم المساعدة إلى قسم العدالة والبرلمان بتيمور - ليشتي. وقد بُدئ بهذين المشروعين الموسعين في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٦ من هذه السنة على التوالي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦ فإن جميع وظائف

المستشارين المدنيين التي خصصتها وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لتعزيز قدرة البرلمان الوطني ستستمر في إطار مشروع البرلمان الوطني الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بينما سيكفل برنامجه المتعلق بالعدالة مواصلة تقديم المساعدة في أداء المهام التي يتولاها حاليا المستشارون القانونيون والقضائيون التابعون لوحدة حقوق الإنسان. ومن المتوقع أيضا أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل القيام على نحو مستمر بإيفاد مستشار لحقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية، وهي وظيفة تعتبر حاسمة في مساعدة تيمور - ليشتي على الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية السبع التي صدقت عليها. وبالإضافة إلى ذلك سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم بناء قدرات مؤسسات الدولة عن طريق تقديم خدمات استشارية إلى وحدة التنسيق المعنية بتنمية القدرات التابعة لمكتب رئيس الوزراء. وفي هذه الأثناء، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم المزيد من تطوير قدرات موارد تيمور - ليشتي المؤسسية والتنظيمية والبشرية عن طريق تنفيذ مشروعيه: مشروع دعم تنمية القدرة المؤسسية ومشروع إدارة الموارد البشرية. ومن المتوقع أن تعاد صياغة مشروع دعم تنمية القدرة المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ابتغاء زيادة تركيزه على ميادين من قبيل التغيير التنظيمي، وتقييم القدرات المؤسسية وإصلاح الخدمات العامة، بما يتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للقطاع العام التيموري. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية العمل مع وزارة إدارة الدولة من أجل إنشاء نظام لا مركزي للحكم المحلي. وفي ٩ آذار/مارس، تم إعداد تقرير التنمية البشرية الوطني لتيمور - ليشتي لعام ٢٠٠٦، المعنون "الخروج من الفقر: التنمية الريفية المتكاملة"، الذي تلقى تغطية واسعة من وسائل الإعلام الدولية والمحلية.

٤٠ - وواصل البنك الدولي تنسيق برنامج دعم التوطيد (S/2005/533، الفقرة ٣٧)، الذي يساهم بنحو ١٠ ملايين دولار سنويا في الميزانية الوطنية لتيمور - ليشتي، فيما يتولى رصد التقدم المحرز في مجالات أسلوب الحكم، وتقديم الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ ساعد الصندوق الاستثماري لتيمور - ليشتي الحكومة في إنجاز إعادة تأهيل ٢٣ موقعا تجاريا، وتدريب ١٠٠٠ من أصحاب المشاريع الجدد في المراكز الخمسة لتطوير الأعمال التجارية، ووضع الصيغة النهائية لإنشاء ٢٢ مدرسة. وفي ٢١ آذار/مارس وافق مجلس البنك الدولي على المساهمة بمبلغ ٧ ملايين دولار في برنامج بناء قدرات التخطيط والإدارة المالية بتمويل من مانحين متعددين، الذي سيوفر ٣٧ مليون دولار على مدى خمس سنوات (انظر S/2006/24، الفقرة ٤٢). وأثنى رئيس البنك الدولي بول وولفويتز، الذي قام بزيارة لتيمور - ليشتي في الفترة من ٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل،

على البلد لكونه في صدارة مجموعة من تسعة بلدان خارجة من الصراعات بالنسبة إلى كل مؤشر تقريبا من مؤشرات البنك الدولي للأداء بعد انتهاء الصراع. وطمأن السيد وولفويتز الحكومة على دعم البنك الدولي المستمر، مهما كان الشكل الأكثر ملاءمة، في السنوات الحاسمة المقبلة.

٤١ - واستمر صندوق النقد الدولي في المساعدة في تنفيذ استراتيجية الحكومة الإنمائية للنمو الاقتصادي المستدام. واستمر أيضا في تقديم المساعدة التقنية إلى إدارة هيئة المدفوعات المصرفية في إنشاء مصرف مركزي وإدارة صندوق النفط (S/2006/24، الفقرة ٤٣). ويعتزم صندوق النقد الدولي أيضا تعيين مستشار على الأمد الطويل لمدير الخزانة في وزارة التخطيط والمالية خلال الشهر المقبل. وواصل مصرف التنمية الآسيوي برنامجه لإعادة بناء الطرق، بما في ذلك مشروع قيمته ١٢,٥ مليون دولار موله على نحو مشترك مصرف التنمية الآسيوي وحكومة تيمور - ليشتي. وبدأ مصرف التنمية الآسيوي أيضا بإجراء دراسة جدوى لتنفيذ مشروع جديد لإمدادات المياه الحضرية ومرافق الصرف الصحي، سيُموَّل بالاشتراك مع حكومة تيمور - ليشتي.

٤٢ - واستمر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مساعدة مكتب مستشار رئيس الوزراء لشؤون تعزيز المساواة في إعداد تقارير الحكومة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضع خطة استراتيجية، وفي تعزيز جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوزارات الحكومية. وفي الإعداد للانتخابات في عام ٢٠٠٧ تعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تعاوننا وثيقا مع مكتب الرئيس ومكتب رئيس الوزراء في إشراك أصحاب المصلحة في منتدى رفيع المستوى لبناء توافق في الآراء حول مشاركة النساء في عملية التصويت وسياسات العمل الإيجابي وجدول أعمال للمرأة. وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في إطار برنامجه لتعزيز قيام المرأة الريفية بأدوار قيادية، بتجريب نماذج التدريب لموظفات منتخبات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالشراكة مع المعهد الوطني للإدارة العامة. وعقد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي أيضا اجتماعات إعلامية بشأن دور المجالس المحلية لممثلي القرى، بالشراكة مع المعهد الوطني للإدارة الإقليمية التابعة لوزارة إدارة شؤون الدولة.

٤٣ - وقدم "متطوعو الأمم المتحدة"، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم إلى المجتمع المدني الذي وضع التركيز على التربية المدنية وإقامة العلاقات بين مؤسسات الدولة. ويجري حاليا إيفاد زهاء ٤٥ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة إلى تيمور - ليشتي، بينما يوفد "متطوعو الأمم المتحدة" ٢٤ من المتطوعين التيموريين في بلدان أخرى. واستمر

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في تنفيذ ثلاثة برامج للتنشيط الأهلي في مناطق أيناو وماناتوتو وأويكوسي. وحتى الآن شكلت ٨٤ جماعة للعون الذاتي و ٢٤١ جماعة مدرة للدخل في ثلاث مناطق، شملت ٨٩٧ أسرة. واستمرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنفيذ مشروعها التجريبي الذي تبلغ تكلفته ١,٦ مليون دولار بشأن تحسين إمكانية الوصول المستدام إلى خدمات المياه والطاقة في المناطق الريفية.

٤٤ - ووسع برنامج الأغذية العالمي برنامجه لشبكة الأمان (S/2006/24، الفقرة ٤٦)، بما في ذلك تقديم تغذية تكميلية للنساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة وأيضاً وجبات يومية للأطفال المدارس الابتدائية في المناطق الخمس الأشد ضعفاً. ويعكف برنامج الأغذية العالمي على إنهاء مختلف تقييمات الأمن الغذائي، بما في ذلك تقييم شامل لضعف برامج الأمن الغذائي، وقام بتنسيق أنشطة مع الحكومة بجهود الإغاثة في حالات الطوارئ في أعقاب هبوب الرياح السريعة وهطول الأمطار الغزيرة وحدثت الفيضانات المفاجئة في جيب أويكوسي في أواخر كانون الثاني/يناير. واستمرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تقديم المساعدة إلى وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك في وضع نظام للإحصاءات الزراعية، وفي وضع سياسة حرجية وطنية وتشريعات متصلة بالغابات لمعالجة تدهور الأراضي والكوارث الطبيعية.

٤٥ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة في إجراء الاستعراض الأول للبرنامج الوطني لتنظيم الأسرة الذي أدمجت توصياته في خطة وطنية. وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، بدأت مديرية الإحصاءات الوطنية بوضع تقرير التعداد لعام ٢٠٠٤ في الاجتماع المسمى "تيمور - ليشتي والشركاء الإنمائيون" المعقود في مطلع نيسان/أبريل. وساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً في وضع القانون بشأن العنف المنزلي بوصفه جزءاً من دعمه لمكتب تعزيز المساواة التابع لمكتب رئيس الوزراء.

٤٦ - وأطلقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالاشتراك مع الحكومة، خطة عمل للبرامج القطرية للفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تركز على توسيع نطاق تقديم الخدمات الأساسية، وتنفيذ السياسات والتشريعات الملائمة للأطفال، وتعزيز بناء طاقات الموارد المؤسسية والبشرية، وتنمية الشراكات المعززة من أجل الأطفال. وأيدت اليونيسيف أيضاً تبني استراتيجية استكمال الدراسة الابتدائية العامة لوزارة التعليم، التي تضع الإطار العام للتعليم الابتدائي في تيمور - ليشتي. ودعمت اليونيسيف، مع البنك الدولي، إجراء استقصاء للشباب من أجل صياغة سياسة وطنية للشباب لمعالجة القضايا الحاسمة المتعلقة بتعليم الشباب

وتنمية مهاراتهم من أجل الدخول في النهاية في سوق القوى العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت اليونيسيف، بالتعاون مع حكومتَي تيمور - ليشتي وتايلند، برنامج تدريب يركز على العناية الصحية الأولية على مستوى المجتمع المحلي. وتواجه تيمور - ليشتي حاليا صعوبات وتحديات كبيرة في الوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك حقوق الأطفال في الحماية من العنف والاعتداء والإهمال والاستغلال. وفي إطار المساعدة المستمرة من اليونيسيف يجب بذل جهود خاصة لبناء قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين على تنفيذ القوانين والسياسات والإجراءات القائمة والتي ستصدر قريبا لحماية الأطفال.

٤٧ - ونفذت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مجموعة من أنشطة التثقيف غير الرسمية بالتعاون مع وزارة التعليم والثقافة. وأطلقت اليونسكو، بالمساعدة المالية من اليابان، مبادرة "دعم التعليم العلمي والتكنولوجي في تيمور - ليشتي". واستمرت منظمة العمل الدولية في تنفيذ برنامجها القطري للعمل اللائق لتوسيع نطاق فرص العمل الذي يدر دخلا ولتعزيز المؤسسات الأساسية لإدارة القوى العاملة. ودعمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وزارة التعليم في إطلاق برنامج وطني تجريبي لإدارة تنظيم المشاريع في التعليم الثانوي والموظفين العموميين المدربين في وزارة التنمية بشأن إدارة الفنيين لأطر تنظيم قطاع الأعمال التجارية.

٤٨ - وفي القطاع الصحي دعمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وضع وتنفيذ البرنامج الوطني للاستعداد لحالات الطوارئ لأنفلوانزا الطيور. وبدعم من منظمة الصحة العالمية، أطلق معهد العلوم الصحية برنامجا لإدارة المراكز الصحية وتولي القيادة. وبالتعاون مع وزارة الصحة، دعم فريق موضوع الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمجتمع المدني وضع خطة استراتيجية وطنية ثانية لتيمور - ليشتي تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي.

٤٩ - واستمرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دعم حكومة تيمور - ليشتي في وضع تشريعات وأنظمة وطنية لحماية اللاجئين. وسعت المفوضية أيضا إلى تعزيز قدرة السلطات الوطنية ذات الصلة على معالجة مسألتَي اللجوء واللاجئين، بما في ذلك عن طريق التدريب الرسمي المكثف، واستعراض مطالبات فردية وفقا للمعايير الدولية والوطنية. وفضلا عن ذلك، أسدت المفوضية المشورة للحكومة بشأن مجموعة من القضايا المتعلقة باللاجئين، وشجعت حكومة تيمور - ليشتي على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، والانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة بانعدام الجنسية. واستمرت المنظمة الدولية للهجرة في تقديم المساعدة إلى الجماعات الضعيفة في ثلاث مناطق، مركزا في

المقام الأول على توفير مياه الشرب المأمونة للمناطق النائية. وخصص المكتب الدولي للهجرة ١٠ في المائة من ميزانية مشروعه لدعم المبادرات المتعلقة بالشباب، واستمر في دعم استراتيجية الحكومة الرامية لمنع الاتجار بالأشخاص.

رابعاً - ملاحظات وتوصيات

٥٠ - أحرزت تيمور - ليشتي، كما ورد أعلاه، تقدماً يبعث على الإعجاب في مختلف مجالات الحكم، وبناء المؤسسات والقدرات، وذلك بدعم من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وشركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف. وأود الإشادة بتيمور - ليشتي، قيادة وشعباً، لمثابرتها وإصرارها على النجاح. بيد أن العديد من مؤسسات البلد لا تزال في طور التكون وستكون في حاجة إلى مساعدة ودعم متواصلين من جانب المجتمع الدولي. وبالنظر إلى قرب انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، فإن أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها هذا البلد هو ضرورة تعزيز التقدم المحرز في مجال إرساء نظام ديمقراطي. وإنني ليحدوني خالص الأمل في أن تكون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع إجراؤها، لأول مرة منذ استقلال تيمور - ليشتي، في عام ٢٠٠٧، خطوة هامة على درب تعزيز ديمقراطيتها الهشة. فشفافية العملية الانتخابية ومصداقيتها مع تحقق أكبر قدر من المشاركة من جانب الناخبين التيموريين أمر سيكون له أثره المباشر على شرعية نتائج الانتخابات.

٥١ - وقد أدرك كل من الرئيس غوسماو ورئيس الوزراء السيد ألكاتيري ووزير الخارجية السيد هورتا جسامة هذا التحدي، فبعثوا إليّ برسائل (انظر الفقرة ١ أعلاه) طالبين إلى الأمم المتحدة إنشاء مكتب سياسي خاص في تيمور - ليشتي بعد إتمام مكتب الأمم المتحدة بها ولايته، لمساعدة الحكومة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة. كما أن ممثلي أحزاب سياسية وعناصر فاعلة أخرى أعربوا للمثلي الخاص عن رغبتهم في أن يظل للأمم المتحدة في البلد وجود سياسي، لا يوفر فحسب، في حياد تام، الدعم اللازم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة بل ويشجع أيضاً الاستقرار بين جميع فئات المجتمع طوال الفترة المفضية إلى الانتخابات. وطلب قادة تيمور - ليشتي، إضافة إلى استمرار الوجود السياسي للمنظمة، أن يشمل مكتب الأمم المتحدة الذي يرحى إنشاؤه عقب انتهاء ولاية المكتب الحالي، أربعة عناصر هي: وحدة للمساعدة الانتخابية؛ ومستشارون لتدريب أفراد الشرطة؛ وضباط للاتصال العسكري؛ ومستشارون مدنيون في مجالات حيوية تستلزم المساعدة المستمرة. وإضافة إلى ذلك، أشار الرئيس غوسماو تحديداً، في رسالته المؤرخة ٢ نيسان/أبريل (S/2006/230)، المرفق، إلى أن الحكومة ترحب بنشر موظفين مختصين بحقوق الإنسان "لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها أثناء الفترة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية".

٥٢ - وبعد أن نظرت في رسائل القيادة التيمورية التي تطلب فيها المساعدة من الأمم المتحدة، بالاقتران مع طلب رئيس مجلس الأمن طرح خيارات بشأن الشكل الذي ستأخذه المساعدة المقدمة بعد انقضاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، أمعنت النظر في الترتيبات المثلى لتقديم المساعدة؛ وبناء على ذلك، أوصي بإنشاء مكتب صغير متكامل للأمم المتحدة لمدة ١٢ شهرا تبدأ في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦. ومع مراعاة المساعدات الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف التي يتعين تقديمها، ستُنَاط بمكتب الأمم المتحدة المتكامل، الذي سيتألف من عناصر مدنية وعسكرية وأفراد شرطة، مهمة مساعدة حكومة تيمور - ليشتي في عدة أمور منها ما يلي:

(أ) تقديم الدعم لتيمور - ليشتي في كافة الجوانب المتعلقة بتنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٠٧، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن السياسات الانتخابية، وذلك لكفالة استيفاء الانتخابات للمعايير الدولية ونيل العملية الانتخابية دعما ومشاركة واسعي النطاق على الصعيد الوطني؛ فضلا عن توفير وجود دولي محايد في أثناء فترة الحملة الانتخابية، وتقديم المساعدة عند التصويت وفي عمليات إحصاء الأصوات وإعلان نتائج الانتخابات؛

(ب) تقديم الدعم والمشورة للحكومة والمؤسسات المعنية بهدف تدعيم التطور الديمقراطي والاستقرار السياسي، وتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة التيموريين مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات؛

(ج) تقديم المساعدة والدعم لقيادة الشرطة الوطنية التيمورية، من خلال وجود مستشاري الأمم المتحدة لشؤون الشرطة، في مجال تخطيط وإعداد الترتيبات الأمنية المتصلة بالانتخابات، وتيسير توفير التدريب وغير ذلك من الاحتياجات من الموارد وذلك لإعداد أفراد الشرطة الوطنية الإعداد الكافي لأداء دورهم والاضطلاع بمسؤولياتهم في أثناء إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٧؛

(د) تقديم الدعم، عن طريق الوجود غير المتحيز المتألف من ضباط الأمم المتحدة للاتصال العسكري، لمساعدة حكومة تيمور - ليشتي في الاتصال بالعسكريين الإندونيسيين، وكذلك لمساعدة وحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية التيمورية في التخطيط لعمليات أمن الحدود وتنفيذها استعدادا لانتخابات عام ٢٠٠٧ وأثناء فترة إجرائها. بما يهيء مناخا سلميا آمنا على الحدود من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية؛

(هـ) المساعدة على مواصلة بناء قدرات مؤسسات الدولة والحكومة في المجالات التي تحتاج إلى الخبرة المتخصصة مثل قطاع العدالة، وذلك بعدة طرق من بينها توفير عدد محدود من المستشارين المدنيين الدوليين؛

(و) المساعدة على مواصلة تعزيز القدرات والآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان ولتحقيق العدالة والمصالحة، ومراقبة حالة حقوق الإنسان خلال الفترة المفضية إلى انتخابات عام ٢٠٠٧.

٥٣ - وسيُراس مكتب الأمم المتحدة المتكامل ممثل خاص للأمين العام، حسبما أوصي به، ضمن جملة أمور، في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية. وسيعمل أيضا الممثل الخاص بوصفه منسق الأمم المتحدة المقيم من أجل كفالة نهج مترابط ومنسق داخل أسرة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي برمتها، مما ييسر إدماج مهام المكتب المتكامل مع جميع الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها شركاء منظومة الأمم المتحدة. وسيتشكل مكتب الأمم المتحدة المتكامل من مكتب صغير لدعم ممثلي الخاص وستة أقسام تركز على تقديم المساعدة لتيمور - ليشتي في المجالات الأساسية لولايتها على النحو الوارد بيانه في الفقرة ٥٢ أعلاه.

٥٤ - ولتحقيق أهداف الولاية، أُقترح أن يضم مكتب الأمم المتحدة المتكامل العناصر التالية:

(أ) قسم الدعم والمشورة الانتخابيين، وسيضم سبعة مستشارين انتخابيين واثنين أو ثلاثة من متطوعي الأمم المتحدة في كل مقاطعة، لتقديم المشورة والدعم التقنيين واللوجستيين لمؤسسات الدولة والحكومة المشاركة في الانتخابات (على سبيل المثال الهيئات التقنية وهيئات الإشراف، ومحكمة الاستئناف)، بما في ذلك في مجالات الدعم القانوني الانتخابي، وإدارة الانتخابات، وتكنولوجيا المعلومات، وتنقيف الناخبين، والتوعية العامة والدعم اللوجستي. كما سينسق القسم المساعدة الانتخابية الدولية المقدمة لتيمور - ليشتي، في ظل التعاون الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية بالأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما يكفل فعالية تلك الجهود إلى أقصى حد وتفادي تكرار الجهود؛

(ب) قسم المشورة السياسية، وسيضم ثلاثة موظفين للشؤون السياسية لرصد التقدم المحرز في توطيد السلام والديمقراطية في تيمور - ليشتي والإبلاغ عنه ودعم الممثل الخاص في أدائه لدور التيسير السياسي والمساعد الحميدة في الفترة السابقة على الانتخابات وخلالها؛

(ج) قسم تدريب الشرطة وإسداء المشورة لها، وسيضم ٢٥ من مستشاري الشرطة التابعين للأمم المتحدة (خفّض عددهم دون ٦٠ حاليا)، لتقديم المشورة للشرطة

التيمورية ودعمها في التخطيط لمسؤولياتها الأمنية ذات الصلة بالانتخابات وإنجازها، وذلك بعدة طرق من بينها تدريب شرطة تيمور - ليشتي الوطنية ومساعدتها على وضع خطة أمنية شاملة للانتخابات وتنفيذها. وفي ضوء هذه المهمة الإضافية، سيقوم فريق تقييم متعدد الأبعاد، سيتم نشره قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، باستعراض العدد المطلوب من مستشاري الشرطة التابعين للأمم المتحدة؛

(د) قسم الاتصال العسكري والمشورة، وسيضم ١٠ ضباط اتصال عسكري (خفض العدد عن العدد الحالي وهو ١٥ ضابطاً) سيكون مقرهم في ديلي وسيسافرون بشكل منتظم إلى المقاطعات الحدودية الثلاث. وبالتعاون مع الشركاء الثنائيين، سيقدم هؤلاء الضباط المشورة والمساعدة للحكومة في الاتصال مع الجيش الإندونيسي، وكذا مع وحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة التيمورية في التخطيط للعمليات الأمنية الحدودية الملائمة وإجرائها وفي رصد الحالة الأمنية للحدود بما يهيء بيئة آمنة وسلمية لإجراء الانتخابات؛

(هـ) قسم المشورة المدنية، سيضم من ٨ إلى ١٠ مستشارين مدنيين (خفض العدد عن العدد الحالي وهو ٤٥ مستشاراً)، لتقديم المشورة المتعلقة بالسياسات والمساعدة التقنية من أجل مواصلة تعزيز وتطوير مؤسسات الدولة الحيوية. وسيعمل هؤلاء المستشارون في ظل التعاون الوثيق مع مستشارين مدنيين دوليين آخرين يتم توفيرهم من خلال المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف لكفالة فعالية تنسيق الموارد واستخدامها؛

(و) قسم دعم حقوق الإنسان، سيضم أربعة موظفين لشؤون حقوق الإنسان (خفض العدد عن العدد الحالي وهو ١٠ موظفين) للنهوض باحترام حقوق الإنسان داخل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، من خلال بناء القدرات وإسداء المشورة والتدريب، بما في ذلك خلال العملية الانتخابية الحساسة؛

(ز) مكتب صغير لدعم الممثل الخاص في أدائه لواجباته ولتنسيق عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل مع أنشطة جميع شركاء منظومة الأمم المتحدة العاملين في تيمور - ليشتي. وسيعهد إلى عنصر مختص بالدعم الإداري بمسؤولية توفير الدعم الإداري واللوجستي والترتيبات الأمنية لجميع الموظفين داخل مكتب الأمم المتحدة المتكامل، بما في ذلك الاتصالات الضرورية، والنقل البري والطائرات لتمكينهم من التنقل.

٥٥ - وبالنظر إلى الاستثمار الضخم للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي على امتداد ما يربو على ست سنوات، فمن مصلحة المجتمع الدولي أن يساعد هذا البلد على توطيد ما أنجزه حتى الآن. والمنظمة بتقديمها للمساعدة من خلال المكتب المتكامل المقترح، كما طلبت ذلك القيادة التيمورية، تستطيع أن تمكن الحكومة بشكل أفضل من إحراز مزيد من التقدم في

تعزير السلام والاستقرار والديمقراطية في هذا المنعطف الحرج الذي يقود إلى أول انتخابات للبلد بعد الاستقلال. وأغتتم هذه الفرصة لأشيد بالتزام القيادة التيمورية بأن تنجز بشكل فعال هذا المشروع الضخم المتمثل في إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية قريبا سنة ٢٠٠٧ مما يعد اعتبارا حقيقيا لهذا البلد - وهو اختبار يجب أن يكمل بالنجاح. ولذلك أمل أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تقديم مزيد من الدعم لتيمور - ليشتي، إلى جانب شركاء آخرين ثنائيين ومتعددي الأطراف، من خلال الاستجابة بصورة تامة لطلب القيادة التيمورية المساعدة بعد انتهاء عمل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل.

٥٦ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص، سوكيهيرو هاسيغاوا، ولجميع الرجال والنساء في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لجهودهم المتفانية في أدائهم للولاية التي عهد بها مجلس الأمن للبعثة.